مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظر ادارات المدارس

أ.م.د حذام جليل عباس، م.د انتصار كاظم خميس
جامعة واسط /كلية التربية الاساسية
Em:hjaleel@uowasit.edu.iq Ikhmayes@uowasit.edu.iq

المستخلص
يهدف البحث التعرف الى:
١-مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظر ادارات المدارس.
٢- معرفة دلالة الفروق في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية وفقاً للنوع (ذكر، انثى).
٣- معرفة دلالة الفروق في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية وفق التخصص (التاريخ، اللغة العربية).
أتبعت الباحثتان المنهج الوصفي بالاعتماد على المسح الاجتماعي، وقد تالف مجتمع البحث من جميع مديري ومديرات المدارس المتوسطة والاعدادية في مركز قضاء الصويرة (الدراسة الصباحية) ،اما عينته فقد تألفت من (٦٠) مديراً ومديرة، ولتحقيق اهداف البحث اعدت الباحثتان استبيان خاص بذلك تألف من (٢٤) فقرة تم تطبيقه بصورته النهائية بعد التأكد من خصائصه السايكومترية لجمع المعلومات والبيانات، وعالجت الباحثتان البيانات احصائياً بالعديد من الوسائل الاحصائية، فكانت نتائج البحث كالاتي:
١-ان مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تتوفر في ممارساتهم التدريسية متطلبات الاقتصاد المعرفي وبدرجة متوسطة من وجهة نظر ادارات المدارس.
٢- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية من وجهة نظر ادارات المدارس تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى) .
٣- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية من وجهة نظر ادارات المدارس تعزى لمتغير التخصص (التاريخ، واللغة العربية).
وفي ضوء نتائج البحث اختتمت الباحثتان البحث بتقديم جملة من التوصيات والمقترحات.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الممارسات التدريسية.

teaching practices of history and Arabic language teachers from the point of view of school administrations

Abstract
The research aims to identify:
1- The extent to which knowledge economy requirements are available in the teaching practices of history and Arabic language teachers from the point of view of school administrations.
2- Knowing the significance of the differences in the availability of knowledge economy requirements in the teaching practices of teachers of history and Arabic language according to gender (male, female).
3- Knowing the significance of the differences in the availability of knowledge economy requirements in the teaching practices of teachers of history and the Arabic language according to the scientific specialization (history, Arabic language).
The researchers followed the descriptive approach based on the social survey, and the research community consisted of all middle and preparatory school male and female school manager in the Essaouira district center (morning study), while the research sample consisted of (60) male and female managers. To achieve the objectives of the research, the researchers prepared a questionnaire for that consisting of (24) items that was applied in its final form after verifying its psychometric properties to collect information and data. The researchers processed the data statistically with many statistical methods, so the results of the research were as follows:
1- The teachers of history and the Arabic language meet in their teaching practices the requirements of the knowledge economy, in a moderate degree, from the point of view of school administrations.
2- There are no statistically significant differences from the point of view of school administrations due to the gender variable (male, female).
3- There are no statistically significant differences from the point of view of school administrations due to the variable of scientific specialization (history, Arabic language).
Based on the research results, the researchers concluded the research by presenting a number of recommendations and proposals.
Keywords: knowledge economy, teaching practices.

المبحث الأول: التعريف بالبحث

المقدمة

اختلفت النظرة الانية للمجتمعات الحديثة حول المؤسسات التعليمية، ليس لكونها مؤسسة تعليمية فحسب بل لكونها مؤسسة ذات ابعاد اقتصادية تقوم على اعداد الطلبة لمواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة واكتسابهم المعرفة وسبل الافادة منها، فقد احدثت الثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة تغييرات واسعة في ادارة المعرفة واقتصادياتها. (الهاشمي والعزاوي ،٢٠٠٧: ٩٠) وذلك نتيجة لتأثيرات العولمة على المرافق المختلفة، الامر الذي جعل معظم الدول تدرك اهمية المعرفة ودورها البارز في التحول نحو الاقتصاد المعرفي كونه الطريق الامثل والآمن لبناء المجتمعات الحديثة.

وعليه فان مسايرة هذه الاتجاهات التي فرضتها التكنولوجيا في ظل الاقتصاد المعرفي جعلها في مقدمة اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية والتربوية لمعظم الدول؛ لأحداث التغيرات الاستراتيجية في الاقتصاد ليصبح أكثر مرونة وتوافق مع تحديات التكنولوجيا الحاصلة، فضلاً عن اهميتها الكبيرة في تنظيم المادة العلمية وزيادة انتاجيتها لتستوعب مستجدات العصر الرقمي (الشريف ،٢٠٠٢: ٦٢).

علما ان هذه المرحلة في التشكيل والتكوين والتبلور في اقتصاد المعرفة جعلت رحلة الابحار به أكثر تعقيداً؛ بسبب اختلافه عن الاقتصاديات الأخرى، فهو لا يعتمد على نمط معين لوسائل الانتاج المعرفي، ولا يرتبط بفئة محددة، وانما يعتمد بالدرجة الاولى على العقل وليس الالة، الفكر وليس المادة، الاصول المعرفية وليس الموارد الطبيعية (ياسين ،٢٠٠٧: ٨٨).

أولاً: مشكلة البحث:

كان للقفزة النوعية في مجال تضاعف المعرفة الإنسانية، وزيادة استخدام ادوات التكنولوجيا المختلفة، أثر في جعلها وسيلة وفرصة ثمينة امام المؤسسات التعليمية؛ لتطوير القدرات الانتاجية التابعة لها، وتفعيل دور مواردها البشرية في محاولة جادة للانسجام والتوافق مع الاقتصاد الافتراضي.

وهو أحد المسببات التي اوجدتها الثورة المعلوماتية نتيجة لتحول الاقتصاد العالمي الى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية وانتاجها، وهذا بدوره يقتضي الانتقال من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد قائم على المعرفة، واحداث النقلة النوعية، فضلا عن حاجته إلى تحول تربوي بدءاً من الحصول على المعرفة ونشرها ومروراً بإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقلها وتسويقها عبر الانترنيت. واعتمدا على ما سبق يكون اقتصاد المعرفة منطلقاً للتنمية المستدامة، فضلا عن توظيف اليات الاقتصاد المعرفي لتنمية الانشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والتعليمية والمتمثلة بالتنمية البشرية الهادفة لرفع كفاءة المعارف والمهارات والخبرات والتأهيل للكوادر التعليمية خصوصاً في المدارس المتوسطة والاعدادية، بما ينسجم والتنامي المعرفي والتكنولوجي عن طريق دعم التجديد والتحديث والابداع من قبل الادارات التعليمية؛ لزيادة الكفاءة المتنامية، وزيادة معدلات البحث والتطوير والتأهيل لأحداث التغيير في البنية التعليمية في ضوء التطور المعرفي والتكنولوجي.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي بالأسئلة التالية:

١- ما مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظر ادارات المدارس

٢- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى).

٣- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تعزى لمتغير التخصص (تاريخ، اللغة العربية).

ثانياً: أهمية البحث:

تتضح اهمية البحث الحالي والحاجة اليه في الاتي:

١- اهمية اقتصاد المعرفة باعتباره أحد مجالات التنمية في المؤسسات التعليمية ومنها المدارس المتوسطة والاعدادية.

٢- يتماشى البحث الحالي مع أهداف التربية في دعواتها لمواكبة التطور العلمي والتقني في استعمال متطلبات الاقتصاد المعرفي وأساليبه الحديثة في المؤسسات التعليمية.

٣- اهمية التعرف على مدى مواكبة هذه الشريحة من الكوادر التعليمية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي؛ لتعزيز أساليب التدريس المتعلقة بالاقتصاد المعرفي لتلبية احتياجات الطلبة والمؤسسات التعليمية.

٤- تأمل الباحثتان في ان تكون نتائج البحث الحالي نواة للقيام بدراسات أخرى تتناول عينات أخرى في المجتمع التعليمي.

٥- يسهم البحث الحالي ولو بجزء بسيط في رفد المكتبة التربوية والباحثين لما يشكله من إضافة نوعية في الجانب النظري والتطبيقي.

٦- تأمل الباحثتان في اسهام نتائج البحث الحالي في إثراء الدراسات المحلية والعربية على حد سواء.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي التعرف الى:

١-مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظر ادارات المدارس.

٢- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى).
٣- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تعزى لمتغير التخصص (التاريخ، اللغة العربية).

رابعاً: حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على:

- **الحدود المكانية:** محافظة واسط /قضاء الصويرة .
- **الحدود الزمنية: الفصل** الاول من العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ .

الحدود البشرية: مديري ومديرات المدارس المتوسطة والاعدادية في مركز قضاء الصويرة - محافظة واسط.

خامساً: تحديد المصطلحات:

١- اقتصاد المعرفة: عرفه كل من:

- **يوسف (٢٠٠٩: ٥٥)** بأنه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتوظيفها لتحسين نوعية التعلم، ويُعد أحد البرامج التطويرية الطموحة التي يتم تطبيقها على كافة المستويات.
- **شاهين (٢٠١٨: ٢٣٠)** بأنه: الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف الى الياء اي ان المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الانتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب انتاج المعرفة .

وتعرف الباحثتان الممارسات التدريسية إجرائياً بأنها: التقديرات التي يحصل عليه مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من قبل ادارات مدارسهم على ممارساتهم التدريسية القائمة على اقتصاديات المعرفة اثناء ادائهم للمواقف التعليمية بهدف تهيئة طلبتهم للحصول على المعارف والمعلومات وتنمية اساليب تفكيرهم واستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل التعاوني، وتقاس بدرجة (كبيرة، متوسطة، ضعيفة).

المبحث الثاني: الخلفية الادبية والدراسات السابقة

المحور الأول: اقتصاد المعرفة

يدور اقتصاد المعرفة حول الحصول على المعرفة ومشاركتها وتوظيفها لتحسين نوعية التعلم؛ فهو أحد البرامج التطويرية الطموحة التي يتم تطبيقها على كافة المستويات بهدف الانتقال بالطلبة من الدور التقليدي إلى الدور الايجابي الفاعل وبالتالي تحويل الفرد من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها. (احمد،٢٠١٩: ٣٣)

ويعُد الاقتصاد المعرفي أحد الفروع الحديثة للعلوم الاقتصادية ،و يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري الذي يسعى إلى تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، فضلاً كونه احد الادوات الفعالة والهامة لتوظيف المعرفة ،لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن جلب وتطبيق المعرف الاجنبية أو الجزء الأكبر من القيمة المضافة التي تجعل من المعرفة مكوناً أساسياً في عملية انتاجية معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال (غدير ،٢٠٠٣: ٦٠-٦٥).

وتبرز أهمية الاقتصاد المعرفي في الدور الذي يلعبه بمضامينه ومعطياته، وما يفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع ويتمثل بعض منها، في الآتي:

١- توليد الثروة وزيادتها وتراكمها .
٢- تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد المعلوماتي .
٣- تحسين الاداء ورفع انتاجية المعرفة وتحسين نوعيتها عن طريق استخدام الاساليب التقنية والوسائل المتقدمة في العملية التعليمية .
٤- إحداث التجديد والتحديث والتطوير لأنشطة العلوم الاقتصادية وخصوصاً في ما يتعلق بمجال المعرفة وانتاجها مما يؤدي إلى الزيادة المتسارعة في النمو المعرفي (فليح،٢٠٠٨: ٢٢-٢٩).

مما سبق تبرز الحاجة الماسة لتطوير التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة كمشروع ذات مكانة متميزة، يتمتع بأهمية كبيرة كونه مشروعاً شاملاً ومتكاملاً لأحداث تحولاً التربوي يسعى الى الالتزام الوطني نحو تحقيق الأهداف لتطوير نوع التعلم وفق مراحل زمنية محددة ،ولإعداد برنامج تعليمي تربوي متكامل قادر على إيجاد بيئة حاضنة ترعى الطالب وتزوده بمهارات حديثة متعددة، تعتمد على انماء التفكير وتنويع اساليبه والقدرة على حل المشكلات، والتفاعل ،لهذا فأننا بحاجة إلى المشروع المذكر أنفاً والذي يتضمن أربع مكونات، تتمثل بالاتي :

-المكون الأول: التركيز على إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية واستراتيجياتها من خلال الاطلاع الحكومي والاداري، ولهذا المكون خمسة عناصر، هي:

١- التنسيق الاداري الفاعل للاستثمار.
٢- إعادة تحديد الرؤية والتعريف بها عن طريق إعداد استراتيجية تربوية متكاملة.
٣- اصلاح الأدارة التربوية وتطوير آليات صنع القرار المناسب لتحقيق النظام التربوي الموجه للمتعلم.
٤- وضع نظام تربوي لدعم القرار التربوي المتكامل الذي بدوره يوفر تحليلاً كفؤاً للسياسة التربوية وادارة فاعلة للأنظمة التربوية لتحقيق الشفافية.

٥- تدعيم الكفاءة في مجالات البحث العلمي وتحليل السياسات التربوية والرقابة الفاعلة وتقويم تقدم النظام التربوي ذاته.

-المكون الثاني: يختص بتغيير البرامج والممارسات التربوية وآليات تطويرها لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع اقتصاد المعرفة، ولهذا المكون ثلاثة عناصر، هي:

١- التنمية المهنية والتدريب.

٢- تطوير المناهج وقياس التعلم.

٣- توفير المصادر لدعم التعلم الفاعل.

-المكون الثالث: يهتم بتوفير الدعم اللازم لأيجاد بيئات تعلمية مناسبة تمتاز بالجودة وتهدف إلى وصف وشرح الأهداف والانشطة التي يتم تحديدها باعتبارها أكثر الطرق فاعلية لتحسين نوعية التعليم عن طريق تحسين المرافق والتجهيزات المادية والنوعية اللازمة لتوفير بيئة مناسبة في المدارس العامة، ولهذا المكون ثلاثة عناصر، هي:

١- الارتقاء بالمدارس القائمة لدعم التعلم وتحسينه.

٢- توفير المباني المدرسية التي تتناسب مع الزيادة المطردة في عدد السكان.

٣- استبدال الابنية المدرسية بمباني أكثر أماناً والتخلص قدر الامكان من المدارس ذات الصفوف المكتظة بالمتعلمين.

- المكون الرابع: ويركز على تنمية الاستعداد المبكر للتعلم منذ مرحلة الدراسة المبكرة ويهدف هذا المكو ن إلى تعزيز طرق وأساليب دعم البرامج، التي تسعى إلى تحسين نوعية التعلم وجودته في مراحل الدراسة الاساسية المبكرة من جهة، وإلى تكافؤ الفرص التعليمية لدى الطلبة في المراحل العمرية كافة من جهة أخرى. ولهذا المكو ن أربعة عناصر، هي:

١- رفع الكفاءة المؤسسة التعليمية.

٢- التوسع في توزيع المباني المدرسية، بحيث تشمل المناطق الأكثر حاجة.

٣- تنمية مهارات الكوادر التعليمية لتحقيق تنمية مهنية سليمة ومناسبة.

٤- نشر الوعي المجتمعي والفهم العام. (كافي ،٢٠٢٢: ١٦٩-١٧٦)

مكونات اقتصاد المعرفة

١- **راس المال الفكري:** ويتمثل بالقدرات الذهنية والمهارات النوعية لدى الكفاءات البشرية بالإضافة الى نتائج البحوث التطويرية.

٢- **الخبرة:** وهي الخبرة التي يصعب الحصول عليها الا من خلال المشاركة في عمل معين.

٣- **البيانات:** هي عناصر كيفية او كمية موضوعية تُعتمد كقاعدة اساسية للوصول للاستنتاجات العملية والاستدلالات الفكرية.

٤- **المعلومات:** ومفردها معلومة، وهي وحدة المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات من خلال اخضاعها لعمليات مختلفة (السلمي ،٢٠٠٢: ٢٠٢) .

خصائص اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بالعديد من السمات، أهمها:

١-مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.

٢- القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له منها موقفا.

٣- القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد نتاجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة، لم يكن متعارف عليها في اقتصاديات المعرفة .

٤- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذات طبيعة تزامنية متدفقة، فضلاً عن كونها تناسبية المضمون والمحتوى، وفي الوقت ذاته ثرية وغنية وذات تأثيرات محفزة لكافة مجالات الاقتصاد المعرفي .

٥-لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فو اصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، ومسؤولية الالتزام بتكنولوجيا المعلومات والرقميات والإنترنت. وإن الجانب الأساسي من الأصول البشرية المتعلق بالمعرفة تتسم بكونها أصول لا ملموسة وهذا ما يجعل المعرفة بمثابة اقتصاد اللاملموسات (الشمري ،٢٠٠٨: ٥٥)

مرتكزات الاقتصاد المعرفي

يعتمد الاقتصاد المعرفي على العديد من المرتكزات اهمها:

١-الكوادر المؤهلة والماهرة وهي ما يطلق عليها براس المال البشري أو رأس المال المعرفي أو الفكري.

٢-نظام ابتكار فعال يتمثل بالبحث والتطوير لإنتاج المعرفة بصفة مستمرة.

٣-بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة.

٤-إطار مؤسسي ومناخ اقتصادي معرفي وتعليمي متميز. (عبد الهادي ،٢٠١٩: ١٥٥)

شروط الانتقال الى الاقتصاد المعرفي

لتيسير عملية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة؛ فأننا بحاجة إلى القيام بالعديد من الإجراءات، ومنها الاتي:

١-تطوير المجتمع المحلي عن طريق:

أ- رفع المستويات المعرفية.

ب- نشر ثقافة الحاسوب والانترنيت.

ج- تحديد الأهداف التي ينبغي السعي إليها.

٢- إعادة النظر في بناء المناهج والمقررات الدراسية.

٤- الاهتمام بتعليم الطلبة التكنولوجيا ولاسيما الحاسوبية.

٥- إعادة النظر في طرائق التدريس والتشديد على التنمية الفكرية.

٦- تأهيل المدرسين للقيام بالأدوار الجديدة في ظل اقتصاد المعرفة.

٧- رفع الكفايات الأدائية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والحواسيب.

٨- تحويل الطلبة من مستهلكين للمعرفة إلى منتجين لها والتشديد على الكيف في التعلم لا على الكم.

٩- اعادة النظر بالتجهيزات المدرسية وتنظيم بيئة التعلم وخصوصاً بيئة التعلم الذاتي وتعليم الناس كيف يتعلمون؟ (عطية، ٢٠٠٩: ١٦٠-١٦١)

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

- **دراسة الرومي(٢٠١٤):** هدفت إلى الكشف عن أدوار معلمي المرحلة الثانوية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المعلمين ، والوقوف على المتطلبات التي ينبغي توفرها لمساعدة معلمي المرحلة الثانوية للقيام بأدوارهم في ضوء اقتصاد المعرفة، ولأجله استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ،اما عينة الدراسة فتكونت من (٣٦٨)معلماً إذ تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية ،وتألفت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (٣٢)فقرة، اسفرت نتائج الدراسة ان من أبرز أدوار المعلم في المرحلة الثانوية دور المحافظ على الهوية الإسلامية والتصدي لكل ما يزعزعها ودور المساعد للطلاب على التعلم، فضلاً على التأكيد على أهم المتطلبات التي ينبغي توفرها لمساعدة معلم المرحلة الثانوية للقيام بأدواره في ضوء اقتصاد المعرفة .
- **دراسة هشام الصمادي (٢٠١٧):** هدفت إلى الكشف عن مدى امتلاك معلمي المرحلة الثانوية للكفايات التدريسية في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم واستخدم البحث المنهج الوصفي وتألفت مجموعة البحث من (٣٠٥) معلماً ومعلمة ممن يُدرسون المرحلة الثانوية في محافظة جرش ، وتم اعداد استبانة للتعرف على مدى امتلاك معلمي المرحلة الثانوية للكفايات التدريسية في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، وجاءت نتائج البحث مؤشرة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية لمتغير الخبرة لصالح فئة الأكثر من ١٠ سنوات في الدرجة الكلية.
- **دراسة جيهان يحيى واسماعيل حميد (٢٠١٨):** هدفت إلى تعرف درجة ممارسة معلمي التربية لكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المدراء التربويون في العراق وتألفت عينة البحث من (٦٢)مديراً ومديرة وتم اعداد استبانة كأداة للدراسة واشارت نتائج البحث الى ان درجة ممارسة معلمي كلية التربية للمهارات ذات صلة بكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم درجة ممارسة متوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي للمشرف التربوي في تقديرات لدرجة ممارسة المعلمين لكفايات الاقتصاد المعرفي ووجود فروق ذات دلالة للإشراف التربوي ولصالح تقديرات المشرفين التربويين من ذوي الخبرة الحديثة، ووجود تفاعل بين متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي والتربوي والخبرة والاشراف التربوي)لدرجة ممارسة معلمي التربية للمهارات ذات الصلة بكفايات الاقتصاد المعرفي .

تعقيب على الدراسات السابقة:

ـ اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، واعتماد الاستبيان أداة لجمع البيانات والمعلومات.

ـ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها صياغة الإطار النظري، وتحديد مشكلة البحث، وبيان أهميتها، وتصميم الأداة، والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة ، وأيضاً في تحديد الكتب والمراجع العلمية.

ـ تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات تخصص التاريخ واللغة العربية في واحدة من المراحل المهمة لعمر الطلبة وهي مرحلة الشباب من جهة ، والرقعة الجغرافية من جهة اخرى التي قلما خضعت للبحث والتجريب حسب علم الباحثتان في هذا الموضوع ، كما تعد الدراسة الحالية من الدراسات التي ركزت على دراسة متطلبات الاقتصاد المعرفي على أرض الواقع ممن يتعاملون مع هذه المتطلبات بصورة مباشرة وهم مدرسين ومدرسات ومدراء المدارس.

المبحث الثالث: منهجية البحث واجراءاته:

يمثل هذا الفصل عرضاً للمنهج المعتمد والاجراءات التي اعتمدتها الباحثتان بغية التحقق من اهداف البحث من حيث اختيار منهج البحث وتحديد مجتمعه وعينته واعداد اداته وتطبيقها والتحقق من الخصائص السايكومترية لها، ومن ثم استخدام الوسائل الاحصائية المناسبة لذلك وتحليل البيانات ومعالجتها وعلى النحو الاتي:

أولاً: منهج البحث: استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المسحي لملائمته لطبيعة البحث واهدافه.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته:

يقصد بمجتمع البحث (كل ما يمكن ان تعمم عليه نتائج البحث سواء أكانت العينة أفراداً أم كتباً ام مبانٍ مدرسية، وذلك حسب موضوع مشكلة البحث (العساف ،١٩٩٥: ٩١)، وفي البحث الحالي تألف مجتمع البحث من مديري ومديرات المدارس في (٩٢) مدرسة متوسطة واعدادية في مركز قضاء الصويرة للعام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ، إذ قامت الباحثتان بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بمجتمع البحث من وحدة التخطيط في مديرية تربية قضاء الصويرة التابعة للمديرية العامة لتربية محافظة واسط.

إما عينة البحث والتي تُعد خطوة في غاية الاهمية عند اجراء اي بحث أو دراسة؛ إذ ينبغي على الباحث أيختارها بصورة دقيقة؛ لان تعميم النتائج يتوقف على حسن اختيار العينة ويشير النعيمي (٢٠١٤: ٦٣) بأن عينة البحث هي جزء من المجتمع الذي يجري عليه البحث اذ يختارها الباحث عشوائياً أو قصدياً وتكون ممثلة للمجتمع تمثيلاً حقيقياً، وقد تألفت العينة في هذا البحث من (٦٠) مديراً ومديرة بواقع (٣٢) ذكور و(٢٨) اناث.

ثالثاً: اداة البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث تطلبت الحاجة الى بناء اداة لقياس مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لدى مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية، وكانت الخطوة الأولى توجيه استبيان استطلاعي لعدد من مديري ومديرات المدارس وبعض من ذوي الاختصاص والخبرة من الاساتذة في جامعة واسط ضمن الخطوة الأولى للقيام بالدراسة المسحية:

س/ يرجى بيان آرائكم عن متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توفرها في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظركم وفقاً للأبعاد المحددة).

-وبعد جمع الإجابات من العينة الاستطلاعية وهي الخطوة الأولى، تم تحليل الاجابات للحصول على عدد من الفقرات وانتقاء أفضلها مع إضافة فقرات أخرى من الادبيات التربوية والدراسات السابقة والبحوث التي تم الاطلاع عليها وبذلك أصبح الاستبيان بصيغته الأولية مكون من (٣٠) فقرة، وتم استخراج مؤشرات ودلالات الصدق والثبات للتأكد من خصائصه وكالاتي:

الصدق

- يرى باهي (٢٠٠٧: ٨٢) بأن الصدق يمثل قدرة الاداة على قياس ما وضعت لأجله أو السمة المراد قياسها)، وكانت الخطوة الثانية للباحثتين الاطلاع على الادبيات التربوية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث كدراسة(هشام الصمادي .٢٠١٧)،ودراسة (مجدي ابو الحاج ٢٠١٩)،ودراسة (يحيى وحميد ٢٠١٨)،ودراسة (علي بن عوض ٢٠٢٠)،وفي ضوء ذلك صممت الباحثتان استبانة تألف بصورتها الاولية من (٣٠) فقرة بحسب المجالات الأداة وهي: (تهيئة الطلبة للحصول على المعرفة، وتنمية مهارات التفكير ،والمعلومات والاتصالات ،والعمل التعاوني)،

ولأجل الحكم على مدى صلاحية فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها أو قياسها لمتطلبات الاقتصاد المعرفي لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية، اعتمدت الباحثتان الصدق الظاهري لأداة البحث وكالاتي:

الصدق الظاهري

- يُعد الصدق أهم الجوانب التي يجب التأكد من وجودها في أداة البحث قبل تطبيقها؛ ولأجله عُرضت الأداة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والتخصص في طرائق التدريس والتربية وعلم النفس بلغ عددهم (١٠) خبراء، وقد كانت نسبة الاتفاق (٨٥%) اذ تم تعديل وحذف بعض الفقرات، فأصبحت الاداة مكونة من (٢٤) فقرة وبثلاث بدائل وهي:(متوفرة بدرجة كبيرة بوزن (٣) درجات) و(متوفرة بدرجة متوسطة بوزن (٢) درجة) و(متوفرة بدرجة قليلة او منخفضة بوزن (١) درجة) ، وبمتوسط فرضي مقداره (٢) وان الدرجة الكلية للمقياس تراوحت بين (٧٢-٢٤)

- ولأجل التحقق من مؤشرات ثبات الاداة المعدة من قبل الباحثتان وهو من الشروط الأساسية للبحث العلمي، والمقصود منه ان يعطي المقياس نفس النتائج او قريباً منها إذا ما اعيد تطبيقه على نفس المفحوصين وتحت نفس الظروف (عدس ومحي الدين ،٢٠٠٥: ٢٨٢)، لذا تم التحقق من الثبات وهي الخطوة الثالثة لإجراءات اعداد اداة البحث، وذلك عن طريق اعادة الاختبار للتأكد من استقرار أفراد العينة في أجاباتهم على الأداة.

- **الثبات**

فقد تم تطبيق الاداة على عينة مكونة من (١٠) مدراء (٥) من الذكور و(٥) من الاناث ،للتحقق من الاتساق الخارجي للأداة بتاريخ (٢٠٢٢/١١/١)، وتم اعادة الاختبار بتاريخ (٢٠٢٢/١١/١٥) ، اي بعد مرور اسبوعين على التطبيق الأول، ويشير الريماوي (٢٠١٧: ١٢٧) بأن معامل الارتباط المستخرج بين التطبيقين يسمى بمعامل الاستقرار ،اي يمثل استقرار نتائج الاستجابات على الأداة خلال الفترة بين التطبيقين ، وتم استخدام معامل ارتباط

بيرسون لمعرفة درجة ثبات المقياس ،إذ تبين ان قيمة الارتباط بين نتائج التطبيق الأول والثاني تساوي (٠,٨٩)، وهو مؤشر جيد لثبات المقياس.

– اما الخطوة الرابعة فهي تطبيق الاداة بصورتها النهائية والمؤلفة من (٢٤) فقرة على عينة البحث لغرض الاجابة على فقراتها والحصول على المعلومات والنتائج التي تم فرزها ومعالجتها احصائياً عن طريق الحقيبة الاحصائية spss للحصول على النتائج.

المبحث الرابع: - عرض نتائج البحث وتفسيرها

السؤال الأول: مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الممارسات التدريسية لمدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية من وجهة نظر إدارات المدارس؟

للإجابة عن هذا السؤال: تم استخدام المتوسطات الحسابية لمدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى عينة البحث مع الترتيب الذي حصلت عليه كل فقرة من فقرات الاداة وتبعاً للبعد الذي تنتمي إليه، وحسب التسلسل الاتي (تهيئة الطلبة للحصول على المعرفة، وتنمية مهارات التفكير، والمعلومات والاتصالات، والعمل التعاوني). والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢) يوضح درجة المتوسط الحسابي لمدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى عينة البحث وترتيب الفقرات لكل بعد من ابعاد الاداة

أبعاد أداة البحث	ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	مدى التوفر	الرتيب
		هل يقوم مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية بالممارسات الأتية؟			
تهيئة الطلبة للحصول على المعرفة	١	يستخدمون طرائق تدريس متنوعة وفاعلة بما يوافق الموقف التعليمي وطبيعة الدرس	٢,٩٦	متوسطة	١
	٢	يُحللون المعرفة ويجيدون بنائها وتوظيفها تبعاً لطبيعة موادهم وتخصصهم	٢,٠١	متوسطة	١٨
	٣	يوظفون الرسوم والاشكال التي يحتويها الكتاب المدرسي لإكساب طلبتهم المعرفة العلمية	٢,٨٥	متوسطة	٨
	٤	يُعملون على ربط معرفة الطلبة القبلية بالخبرات الجديدة التي يتم تقديمها بهدف الوصول إلى معارف جديدة	٢,٩٢	متوسطة	٢
	٥	يوفر بيئة صفية من الحوار البناء والتفاعل الايجابي لدى الطلبة	٢,٧٤	متوسطة	١٢
	٦	يعمدون إلى تقويم المخرجات التعليمية وفقاً لمعايير تنافسية	١,٩٥	ضعيفة	٢١
تنمية مهارات التفكير	٧	يستخدمون أساليب التفكير واستراتيجياته في ادائهم	٢,١٣	متوسطة	١٤
	٨	يراعون في تخطيطهم للدروس قدرات الطلبة على التعلم وانماط تفكيرهم	١,٩٠	ضعيفة	٢٢
	٩	يوفرون مناخاً تعليماً يتسم بالهدوء وحرية ابداء الرأي وطرح الافكار	٢,٩١	متوسطة	٣
	١٠	يُشركون طلبتهم في المواقف التعليمية لتشجعهم على البحث والاكتشاف	٢,٩٠	متوسطة	٤
	١١	يشجعون طلبتهم على المبادأة والتخيل والتأمل للوصول الى افكار وحلول جديدة	٢,٧٧	متوسطة	١١
	١٢	يمنحون للطلبة الفرص للمشاركة في الأنشطة التي تتصل بالموضوعات الدراسية	٢,٠٨	متوسطة	١٦
المعلومات والاتصالات	١٣	يمتلكون مهارات تقنية متجددة لتوظيفها في تدريس موادهم	٢,١١	متوسطة	١٥
	١٤	يشاركون طلبتهم في توظيف التعليم الالكتروني لتنمية تعلمهم الذاتي	١,٩٨	ضعيفة	٢٠
	١٥	يوجهوا طلبتهم إلى استخدام محركات البحث للاطلاع على معلومات تثري معلومات كتابهم المقرر	٢,٠٠	متوسطة	١٩
	١٦	يزودوا طلبتهم بمواقع الكترونية خاصة بتدريس تخصصاتهم	١,٨٨	ضعيفة	٢٣
	١٧	يحرصون على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية لتدريس موادهم وتطوير مهاراتهم	٢,٧٨	متوسطة	١٠
	١٨	يوجهوا طلبتهم المتفوقين والمبدعين للاشتراك في البرامج المدرسية والمحلية والعالمية	١,٨٦	متوسطة	٢٤
العمل التعاوني	١٩	يشجعون طلبتهم على مشاركة المعلومات وتدويرها فيما بينهم	٢,٨٨	متوسطة	٦
	٢٠	تحفيز الطلبة على التعلم التعاوني والعمل داخل المجموعات	٢,٨٩	متوسطة	٥
	٢١	يعملون على مساعدة أولياء أمور الطلبة لتطوير التعلم لدى ابنائهم	٢,٨٢	متوسطة	٩
	٢٢	يكلفون الطلبة بتقارير بحثية بهدف اغناء معرفتهم من المادة التعليمية	٢,٨٧	متوسطة	٧
	٢٣	يصممون مع الطلبة صفحات او نشرات لتلخيص الدروس التي تم دراستها	٢,٠٢	متوسطة	١٧
	٢٤	يوفرون فرص للتعلم وليس للنقد والعقاب عن طريق عرض الاخطاء التي يقع فيها الطلبة اثناء الاختبار	٢,٦٦	متوسطة	١٣
مجموع الفقرات	٢٤	المتوسط الحسابي العام			

يتضح من الجدول أعلاه ان بعض الفقرات قد تحصلت على مراتب عالية، وهي:

– احتلت الفقرة (١- يستخدمون طرائق تدريس متنوعة وفاعلة بما يوافق الموقف التعليمي وطبيعة الدرس) المرتبة الاولى بمتوسط حسابي(٢,٩٦) والفقرة (٤ - ربط المعلومات السابقة لدى الطلبة بالخبرات الجديدة بهدف الوصول الى معارف جديدة) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢,٩٢)، ضمن المطلب الأول من متطلبات الاقتصاد المعرفي (تهيئة الطلبة للحصول على المعرفة)، وذلك لمواكبة التطورات الحديثة التي أوجبت على المدرسين والمدرسات استخدام

طرائق غير التقليدية في المجال التعليمي التي تمكن المتعلم من اختصار الوقت والجهد للوصول للمعلومة ، فضلا عن توظيف المدرسين والمدرسات لخبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم لمواجهة الواقع وتطويره والانتقال به نحو الافضل وهو الهدف الاسمى للعملية التعليمية والسعي لجعل تعلم الطلبة ذو معنى عن طريق ربط خبراتهم السابقة بالخبرات الجديدة المقدمة لهم.

– احتلت الفقرة (٩- يوفرون مناخاً تعليماً يتسم بالهدوء وحرية ابداء الرأي وطرح الافكار) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢,٩١) والفقرة (١٠-اشراك طلبتهم في مواقف تعليمية تشجع على البحث والاكتشاف) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢,٩٠) ضمن المطلب الثاني من المتطلبات(تنمية مهارات التفكير) إذ لا يتم هذا الا عن طريق ما يوفره المدرسين والمدرسات من متطلبات نفسية واجتماعية وحرية في ابداء الرأي والافكار والمشاركة في جميع المواقف التي تشجع على البحث والاستقصاء للوصول للمعلومة ،فهو المسؤول الأول عن ذلك وان خلق هذه البيئة الايجابية وتنفيذها بصورة صحيحة من أهم عوامل النجاح في العمل وهو توفير بيئة ملائمة لكل طالب بأفضل صورة ممكنة .

– احتلت الفقرة (٢١- يعملون على مساعدة أولياء أمور الطلبة لتطوير التعلم لدى ابنائهم) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي(٢،٨٢) ضمن متطلبات العمل التعاوني ولربما يعود السبب في ذلك العمل الجاد من قبل المدرسين لتوفير فرص التواصل الدائم مع أولياء أمور طلبتهم والمتابعة المستمرة التي تعد من أكثر الأمور اهمية لتحقيق نجاح الطلبة وهو ما موجود فعلا لدى مدرسينا عن طريق تواصلهم المستمر مع أولياء أمور الطلبة والذي ينصب بمصلحتهم أولاً ويعود بالفائدة على مستواهم الدراسي ونتائجهم ثانياً، فالمدرسة اليوم بحاجة إلى دعم الأسرة عن طريق التواصل مع مدرسي أبنائهم للتعرف على نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة مما يجعلهم يشعرون بالأمان والفخر امام زملائهم فالثقة المتبادلة والعمل التعاوني ترفع من مستوى الطالب وتمكنه من مواكبة زملائه بالدراسة

– **اما الفقرات التي تحصلت على أدنى الدرجات في تشكيلها، وهي:**

١- الفقرة (٦- يعمدون إلى تقويم المخرجات التعليمية وفقاً لمعايير تنافسية) احتلت المرتبة (٢٠) بمتوسط حسابي (١، ٩٥)

٢- الفقرة (٨-يراعون في تخطيطهم للدروس قدرات الطلبة على التعلم وانماط تفكيرهم) احتلت المرتبة (٢٢) بمتوسط حسابي (١,٩٠)

٣- الفقرة (١٦- يزودوا طلبتهم بمواقع الكترونية خاصة بتدريس تخصصاتهم) احتلت المرتبة (٢٣) بمتوسط حسابي (١,٨٨)

ولربما تعود النتيجة إلى ان عينة البحث من مديري ومديرات المدارس يمتلكون تصور خاص بخصوص مدرسيهم سواء أكانوا مدرسي ومدرسات مادة التاريخ أو مدرسي ومدرسات اللغة العربية اذ انهم بحاجة الى المزيد من التدريب والممارسة لاجل تمكينهم من تقويم المخرجات التعليمية وفقاً لمعايير تنافسية متنوعة تقيس جوانب متعددة من نشاط الطالب داخل القاعة الدراسية ومنها قدرته على التفكير والمشاركة والعمل مع المجموعة فضلاً عن نجاحه في الامتحان النظري مع قلة مراعاتهم لقابليات الطلبة وقدراتهم التعلمية وانماط واساليب تفكيرهم اثناء تخطيطهم للدروس والموضوعات بطرائق تدريس متنوعة تراعي الفروق الفردية والاختلافات الناتجة عن تنوع اساليب تفكيرهم وانما كانت تراعي مستوى الأهداف المراد تحقيقها وحجم المحتوى الدراسي ونوعية المخرجات المرغوب في تحقيقها.

اما في ما يخص امتلاكهم لمهارات تقنية لتنفيذ تدريساتهم فقد كانت بمستوى متوسط أو ضعيف كون ان التجربة جديدة فرضتها تحديات التباعد الاجتماعي التي سببها فايروس كورونا،والتي كانت تحتاج لتدريب لاجل اكسابهم مهارات وقدرات التعامل مع التقنيات الالكترونية الحديثة من اعداد وتأهيل مسبق لكلا الطرفين على حد سواء لكل من المدرس او طلبته .

السؤال الثاني:

-هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في تقدير مديري ومديرات المدارس المتوسطة والاعدادية في قضاء الصويرة لمدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى).

- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في تقدير مديري ومديرات المدارس المتوسطة والاعدادية في قضاء الصويرة لمدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير التخصص (التاريخ –اللغة العربية)،وقد اظهرت نتائج اختبار(t-test) ان الفروق متطابقة وغير دالة احصائياً فيما يتعلق بالنوع ،والتخصص وكما هو موضح في جدول (٢).

جدول (٢) اختبار (t-test) لمعرفة الفروق في مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية وفقا لمتغير النوع والتخصص

الجنس	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	٢	٣,٣٨	٠,٤٩٣	٠,٥٥٧	٠,٠٥
انثى	٢	٣,٣٥	٠,٣٨٠		

– تظهر نتائج الجدول (٢) ان الوسط الحسابي للذكور (٣,٣٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٤٩٣)، فيما بلغ الوسط الحسابي للإناث (٣,٣٥) وبانحراف معياري مقداره (٠,٣٨٠)، اما القيمة التائية فقد بلغت (٠,٥٥٧)ً اي انه لا توجد فروق دالة احصائياً في توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى)والتخصص (التاريخ –اللغة العربية)

– وهذا يعني ان تقدير مديري ومديرات المدارس الثانوية لمدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لا يرتبط بدلالة معنوية بمتغيرات النوع والتخصص، ويعزى ذلك الى ان تقديرات مديري المدارس ترتبط بخبرة المدرس المهنية وعدد سنوات الخدمة التي تؤهله لاكتساب هذه المتطلبات فضلاً عن مدى قدرته على تطوير نفسه ذاتياً او عن طريق الدورات التدريبية والتأهيلية التي توفرها له مديرية التربية والمدرسة التي يعمل بها بصورة عامة او رغبته بالالتحاق بالدورات التدريبية التي تتعلق بتطوير ذاته في مجال استخدام الحاسوب والتعليم الرقمي والسبورات الذكية ومحركات البحث وتوظيفها في مجال عمله .

– الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث الحالي يمكن استنتاج ما يأتي :

– -ان مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى مدرسي ومدرسات التاريخ واللغة العربية وفقاً لوجهة نظر مديريهم قد جاءت بدرجة متوسطة .

– عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية ممكن ان تعزى لمتغير (النوع والتخصص).

– توصيات البحث

في ضوء نتائج البحث توصي الباحثتان عددا من التوصيات منها:

– اعداد برامج تدريبية لمدرسي ومدرسات المرحلة المتوسطة والاعدادية لكافة التخصصات ومن ضمنها التاريخ واللغة العربية لرفع مستوى مهارات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي من اجل تضمنها في تدريساتهم.

– اقامة ورش وندوات من قبل مشرفي الاختصاص (التاريخ واللغة العربية) بما يضمن تنمية هذه المتطلبات والمهارات التي يمكن تمثيلها داخل الصف الدراسي من قبل مدرسيهم ومدرساتهم

– تضمين مهارات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي في مناهج اعداد المدرسين بما يضمن مسايرة التعليم للتوجهات الاقتصادية والتكنولوجية وسوق العمل والتطورات بما يواكب روح العصر الرقمي.

– المقترحات

تقترح الباحثتان

– اجراء دراسة مقارنة عن مدى توفر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة كلية التربية الاساسية جامعة واسط، وطلبة كلية التربية الاساسية الجامعة المستنصرية.

– إجراء دراسة لبيان درجة ممارسة معلمات المرحلة الابتدائية لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مديري المدارس حسب الرقعة الجغرافية.

المصادر

١- السلمي، على (٢٠٠٢): مكونات اقتصاد المعرفة، ط١،دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة.

٢- احمد ،ابو بكر سلطان (٢٠١٩)اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة الفكر راس المال والمعرفة اصول ،ط١، مركزالبحوث والتواصل المعرفي ،المملكة العربية السعودية الرياض.

٣- شاهين، محمد (٢٠١٨): الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، ط١،دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر.

٤- الشريف، فاطمة عطية (٢٠٠٢): أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الاداء لراس المال -البشرى دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٨،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد ٢٢ العدد ٢.

٥- الشمري، محمد جبار طاهر (٢٠٠٨) دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر انموذجاً، مكتبة دبي الرقمية ،الامارات .

٦- -فليح، حسين خلف (٢٠٠٨):اقتصاد المعرفة ،ط١،مجلة عالم الكتب الحديث، عمان .
٧- الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة محمد (٢٠٠٧:)المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن
٨- ياسين، سعد غالب (٢٠٠٧): ادارة المعرفة المناهج والنظم والتطبيقات، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١. عمان الاردن.
٩- عطية، علي محسن (٢٠٠٩): الجودة الشاملة والجديد في التدريس، ط١ ،دار صفا للنشر والتوزيع،عمان .الاردن.
١٠- غدير، باسم (٢٠٠٣): الاقتصاد المعرفي والتجارة الالكترونية، جامعة الزيتونة الاردنية، مؤتمر الاعمال الالكترونية في العالم العربي، عمان.
١١- يوسف، مصطفى (٢٠٠٩): التعليم الالكتروني في عصر الاقتصاد المعرفي، ط١، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
١٢- الرومي، احمد بن عبد العزيز بن زيد (٢٠١٧) ادوار معلمي المرحلة الثانوية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المعلمين، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية -كلية العلوم الاجتماعية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ١٥٥.
١٣- الصمادي، هشام (٢٠١٧): مدى امتلاك معلمي المرحلة الثانوية للكفايات التدريسية في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، مجلة العلوم التربوية، مج٢٥،ع٣. ٢يوليو.